الحوكمة البيئية في مرحلة العولمة: مقاربة مفاهيمية

الدكتور: مراد بن سعيد
قسم العلوم السياسية
جامعة الحاج لخضر – باتنة

ملخّــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة مفاهيمية للحوكمة البيئية في مرحلة العولمة وفق الشروط الجديدة التي توفّرها التطوُّرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية الراهنة. ولهذا سوف نقوم بكشف التحوُّلات التي طرأت على مفهوم الضبط من المقاربات التقليدية في أشكالها التحكمية أو المستقلة إلى المقاربات المجتمعية التي تدمج قيمتا التحكم والاستقلالية من أجل نماذج ضبطية وسطية متعددة، وذلك من أجل معرفة الترتيبات الضبطية الناتجة عن هذه الظروف، والمحدّدة لمميّزات الضبط غير الدولاتي، ومنه استخلاص الإطار العام لعملية الضبط بما يضمن البنية الحالية لمنظومة الحوكمة في المجتمع. وبعد استعراض التحوُّل في مفهوم الضبط وفق طريق ثالث ما بين التحكم والاستقلالية، ليصبح ضبطا للتعددية، نقوم بتحليل ملامح التعددية في مفهوم الضبط، وفق نظرية تعددية تسعى للوصول إلى توافقات معيارية لكل فعاليات المجتمع.

مقدمـــة

لقد أثبتت القضايا البيئية الراهنة بشكل واضح التعقد والترابط الكبير الذي يميّز العالم المعاصر، فلقد تطوّرت مع مرور الوقت من مجرد مصادر إزعاج بسيطة وصغيرة إلى أخطار جدّية تحدق بمستقبل الإنسانية كلها، وهذه الصورة الواسعة غير القابلة للتحديد تمتد إلى مختلف مجالات الضبط البيئي، ابتداء من أسباب التدهور البيئي ووصولا إلى الحلول المتوقعة له. إن المشاكل البيئية المعاصرة لا تتطلب فقط معرفة متخصصة في مجال معين، ولكنها تحتاج إلى التنسيق والتعاون بين مختلف دول العالم ومختلف الفواعل التي يمكن أن تؤثر في هذا المجال.

إن هندسة الضبط البيئي العالمي- وعلى عكس أنظمة الضبط العالمية الأخرى كالصحة، التجارة والسياسة الاقتصادية- تفتقر إلى الوضوح والتماسك، مما يجعلها دوما في حالة نقاش وإثراء، سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي. فلقد احتدمت النقاشات فيما يخص العديد من القضايا المتصلة بالضبط البيئي العالمي من جراء المنظورات الاختزالية والوحدوية للمواضيع البيئية، والتي تعمل على تعريف الظاهرة البيئية من زاوية واحدة، سواء من الناحية المؤسساتية أو الخطابية، أومن ناحية الفواعل المتضمنة في الظاهرة البيئية.

على أساس الاتفاق العام ما بين كلّ من مناهضي ومدافعي العولمة حول " المستقبل غير الواضح "، بفعل التناقضات التي تقوم عليها هذه الظاهرة والشكوك الواردة حول قدرتها على تعويض المنطلقات الفكرية والأيديولوجية لمرحلة الحداثة الدولاتية، هل يمكن أن تلتقي المصالح الخاصة مع المصالح العامة؟ الضبط الدولاتي مع التبادل الحر؟

إن الإشكالية العامة لهذا البحث تتمحور حول التساؤل التالي: بعد التداخل الكبير بين ذات النظرية الضبطية وموضوعها، هذه الذات المشكّلة في ما سبق بمجموعة الفواعل المحدّدة للممارسات الضبطية. أما الآن فذات النظرية الضبطية انشطرت وتجزأت بتجزؤ الذات الإنسانية نفسها إلى مجموعة التفاعلات بين هذه الذات وموضوعها, إذن وعلى أساس هذا التداخل بين ذات النظرية الضبطية وموضوعها، هل يوجد هناك مشروع لإعادة بناء نظرية ضبطية ممكنة الإدراك؟

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على الإشكاليات العملية التي يثيرها منظور الضبط وعلاقته بالبيئة العالمية، والتطرق لأهم المجالات المميزة لهذا المنظور. وبعد التطرق إلى التحوُّلات التي طرأت على مفهوم الضبط من المقاربات التقليدية في أشكالها التحكمية أو المستقلة إلى المقاربات المجتمعية التي تدمج قيمتا التحكم والاستقلالية من أجل نماذج ضبطية وسطية متعددة، وذلك من أجل معرفة الترتيبات الضبطية الناتجة عن هذه الظروف، والمحدّدة لمميّزات الضبط غير الدولاتي، ومنه استخلاص الإطار العام لعملية الضبط بما يضمن البنية الحالية لمنظومة الحوكمة في المجتمع. وبعد استعراض التحوُّل في مفهوم الضبط وفق طريق ثالث ما بين التحكم والاستقلالية، ليصبح ضبطا للتعددية، نقوم بتحليل ملامح التعددية في مفهوم الضبط، وفق نظرية تعددية تسعى للوصول إلى توافقات معيارية لكل فعاليات المجتمع.

المبحث الأول: بين التحكم والاستقلالية؟ الضبط فـــي التخـــوم المتحركة للحوكمة

إذا كانت الدولة الوطنية في مرحلة الحداثة قائمة أساسا على مبدأ الوحدة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، حيث يمكن

ضبط هذه الوحدة عن طريق مبدأ التحكم والرقابة التدرجي وفق نظام التعميم، ولهذا لم يكن يؤخذ بالحسبان لآية ظواهر شاذة أو مختلفة يمكن أن تخرج عن إطار هذه الوحدة، رغم غياب أو استحالة وجود إطار عام كافٍ لإثبات ضبط عادل للوحدة المنشودة. وبهذا وبعد التجزؤ الذي عرفه المجتمع من جراء موجات العولمة التي أثبت الصفة التعددية وأكّدت أهمية الحيويات المحلية وأهدافها الفرعية في تشكيل البنية الشاملة للشبكات الناشئة، وأثبتت الوضعية الحرجة للعلاقة ما بين الهدف الكلي الوحدوي والاضطرابات والاختلالات المعبّرة عن أهداف متعددة.

على سبيل المثال سنستخدم مفهوم توجيه الأهداف في الأنساق السيبرنيطيقية المستقلة أين يشكّل تنوّع وتعدّد الاضطرابات عاملا هدّاما لهذه الأنساق، وضمان توجيه دائم لهدف النسق الكلي يحتاج إلى تبنّي نظام ضبطي متجاوب وانعكاسي لهذه التعددية.

أولا: توجيه الهدف: نموذج الضابط الإيجابـــي للتعددية

على أساس الإشكالية الثانية لإعادة البناء التي تم بلورتها في مقدمة القسم الثاني، يتّضح مدى أهمية العوامل والحيويات المحلية في نشوء البُنى الشاملة، وعليه فإن عملية ضبط البنية الشاملة حتما ستستفيد من الحيويات المحلية وتطوراتها التشاركية مع البنية الشاملة.

إن من بين أهم إنجازات السيبرنيطيقا تفسيرها لمفهوم توجيه الهدف، حيث أن كل نسق مستقل يقوم بمتابعة أهدافه الخاصة ومقاومة العوائق الآتية من البيئة التي يمكن أن تجعله ينحرف عن حالاته المفضّلة. وعليه فإنّ توجيه الهدف يعني ضبط – أو السيطرة على– الاضطرابات. فمثلا يعتبر منظم الحرارة (Thermostat) المثال الكلاسيكي في هذا الشأن، حيث أن وضعية

منظم الحرارة تحدد درجة الحرارة المفضلة أو الحالة- الهدف، أما الاضطرابات فقد تكون أسبابها متعقلة بتغيرات خارج درجة الحرارة: فتح النوافذ، تيارات هوائية ... الخ. إن مهمة منظم الحرارة هي تقليل تأثيرات مثل هذه الاضطرابات لإبقاء درجة الحرارة في مستويات ثابتة بالنظر إلى درجة الحرارة الهدف[1].

إن عملية توجيه الهدف يمكن أن تُفهم ببساطة كعملية إخماد للانحرافات انطلاقا من حالة الهدف الثابتة، فالهدف يمثل توازنا مستقرا يعود إليه النسق بعد أية اضطرابات سواء كانت داخلية أم خارجية، ووصول النسق لهدفه رغم هذه الاضطرابات يتطلب أن تكون هناك طريقة لمنع تأثيراتها على المتغيرات الضرورية لهدف النسق، ومنه السؤال المطروح هو: كيف يمكن ضبط السلوكات الفردية على المستوى المحلي من أجل تحديد هدف النسق؟

هناك ثلاث طرق أساسية للحصول على ضبط السلوكات الفردية الآتية من الاضطرابات الخارجية: تخفيف الصدمة (إقامة حاجز)، التغذية العكسية والتغذية القبلية. بالنسبة لتخفيف الصدمة، فهي تعني الامتصاص السلبي وتثبيط الاضطرابات، فحائط الغرفة المسيطر عليها حراريا يعتبر حاجزا يمكن أن يقلّل من تأثيرات الاضطرابات الحرارية الخارجية عن طريق تشتيتها بدون تدخل إيجابي. إن أهم مساوئ هذا النوع من الضبط هو أنه يستطيع فقط أن يخمد التقلبات غير المنسقة ولا يستطيع أن يقود النسق نحو حالة توازن أو يبقيه في هذه الحالة، فالحائط وحده لا يستطيع أن يبقي درجة حرارة الغرفة أعلى من معدلها في الخارج.

أما التغذية العكسية والتغذية القبلية تتطلبان فعلا معينا من النسق لقمع أو تعويض تأثير التقلبات، فمثلا منظم الحرارة يقوم برصد هبوطها لتشغيل

التدفئة، حيث أن ضبط الرقابة القبلية يعمل على قمع الاضطرابات قبل أن تكون لها فرصة للتأثير على المتغيرات الضرورية للنسق، وهذا يتطلب القدرة على توقع تأثير الاضطرابات على هدف النسق، مع أن النسق في هذه الحالة لا يمكن أن يعرف أية تقلبات خارجية يمكن اعتبارها اضطرابات، وكيف يمكن تعويض تأثيراتها قبل أن تؤثر على النسق، وهذا يتطلب نظام ضبط قادر على جمع المعلومات المبكرة حول هذه التقلبات.

أما التغذية العكسية فتعمل على تعويض خطأ أو انحراف عن الهدف بعد حدوثه، وهذا ما يطلق عليه ضبط الخطأ المسيطر عليه، وبهذا فإن منظم الحرارة يقوم باختبار درجة الحرارة داخل الغرفة ثم يقوم بتشغيل التدفئة لكي تصل إلى درجات متقاربة مع الحرارة الهدف.

إن الضبط والرقابة أساسا مُعد لأجل تخفيض التعددية، حيث أن الاضطرابات عالية التعدد والتنوع تؤثر على الحالة الداخلية للنسق الذي يبقى ملتزما بحالة الهدف ويعمل على الوصول إلى درجات متدنية من التعدد، ويمنع انتقال التعدد من البيئة إلى النسق. في إطار الضبط الإيجابي (تغذية عكسية و/أو تغذية قبلية)، فإن كل اضطراب من D يجب أن يعوّض برد فعل ملائم من الضابط R. لو أن R يرد بنفس الطريقة على إضطرابين مختلفين فالنتيجة تكون قيمتان مختلفتان للتغيرات الضرورية للهدف. هذا يعني أننا إذا أردنا منع كلي لتأثير D، فإن الضابط يجب أن يكون قادرا على إحداث – على الأقل– منع كلي لتأثير D، فالضابط يجب أن يكون قادرا على إنتاج على الأقل ردود أفعال مماثلة للاضطرابات من D، لهذا فإن تعددية R يجب أن تكون على الأقل مثل تعددية D، ولو نأخذ بعين الاعتبار التخفيض الثابت للتعددية K بسبب إقامة الحاجز فإن المبدأ يكون كالتالي:

$$V(E) \geq V(D) - V(R) - K$$

لقد سمّى Ashby هذا المبدأ بقانون التعددية الضرورية، حيث أنه في إطار الضبط الإيجابي فإن التعددية يمكن فقط أن تُهدم من طرف التعددية، وهذا ما يؤدي إلى ملاحظة غير متوقعة على الإطلاق، حيث أن الضابط يجب أن يكون له تعددية كبيرة بما فيه الكفاية من الأفعال لضمان تعددية أصغر للمخرجات في المتغيرات الضرورية E. إن النسق يجب أن يعمل دائما على رفع تعدديته الداخلية، ومادامت تعددية الاضطرابات التي يمكن أن تواجهه غير محدودة فإنه يجب أن يكون دائما في استعداد لآية مواقف[2].

إذن يتضح أنه من أجل ضبط نسق معين يمكن تبني إستراتيجيتان مختلفتان، الأولى تعتمد على نموذج السيطرة والتحكم وفق بنية تنظيمية مركزية تدرجية تعتمد على آليات سلطوية لضبط فواعلها الداخلية وفق مبدأ التكرارية، الثانية تعتمد على نموذج الاستقلالية وفق بنية تنظيمية غير ممركزة وغير تدرجية تعتمد على آليات التنظيم الذاتي لمختلف الفواعل الداخلية وفق مبدأ النشوء (الانبثاق)[3].

فكيف يمكن ضبط التوليفة المتناقضة للخصائص التنظيمية التي تميّز أنماط الضبط التحكمية أو الاستقلالية؟

ثانيا: نموذج الضبط المقترح: ضبط التعددية

بعد أن رأينا أنماط الضبط في صورها الأساسية يمكن أن نتساءل عن مختلف العمليات والمكونات التي تحدد النظام الضبطي، مع التأكيد على أن هذه المكوّنات والعمليات هي بالأساس وحدات وظيفية داخل نظام الضبط وليست وحدات بنيوية.

إن المنظومة الأساسية لضبط الأنساق يمكن أن تكون في شكل مسار محدّد من العمليات، حيث يبدأ النسق بملاحظة وتحسس المتغيرات التي يريد

السيطرة عليها، لأنها تؤثر على الحالة المفضلة لديه، هذه المرحلة لعملية الإدراك تخلق تمثيل للحالة الخارجية، والمعلومات في إطار هذا التمثيل يتم معالجتها من أجل تحديد مدى تأثيرها على الهدف وردة الفعل المناسبة لحماية هذا الهدف، واستنادا على هذا التفسير يقرر النسق الفعل الملائم، الذي يؤثر على بعض أجزاء البيئة والتي تؤثر من جهتها على الأجزاء الأخرى للبيئة من خلال عمليات سببية طبيعية وحيويات هذه البيئة، هذه الحيويات تتأثر بمجموعة متغيرات غير معرفة والتي سميناها إضطرابات، وعليه فإن هذا التفاعل الحيوي يؤثر على المتغيرات التي يبقيها النسق تحت الملاحظة، وتغير هذه المتغيرات يؤدي إلى تغير إدراك النسق، الذي يثير تفسيرات أفعال وقرارات جديدة، وعليه يمكن أن نعلق حلقة الضبط في إطار التغذية العكسية.

إن هذا النظام الضبطي القائم على ضبط التعددية يمتاز أيضا بتعدد أنظمته الضبطية، حيث يتضمن كل أنواع الضبط السالفة الذكر: إقامة الحاجز، التغذية القبلية والتغذية العكسية، حيث أن: إقامة الحاجز نجده ضمنيًا في الحيويات التي تحدد مدى تأثير الاضطرابات على المتغيرات الملاحظة، كما أن هذه المتغيرات الملاحظة يجب أن تضمن المتغيرات الضرورية التي يرغب النسق في وضعها تحت السيطرة (تغذية عكسية) وذلك من أجل تفادي تراكم الأخطاء، كذلك يمكن تضمين متغيرات غير ضرورية مختلفة تعمل كإشارات إنذار مبكر للاضطرابات المتوقعة، هذا ما يستدعي ضبط التغذية القبلية.

إذن يمكن الوصول إلى نظام ضبطي يحمل أبعاد تدرجية في إطار نظام غير تدرجي، أين أهداف المستوى العلوي تقوم بضبط أوضاع الأهداف

الفرعية على المستوى السفلي، هذه الأهداف الأخيرة يمكن أن تصبح هدفا علويا لنظام ضبطي جديد يستدعي ضبط أهداف فرعية أخرى[4].

في هذا الإطار تظهر فكرة التعددية كجاذب (Attractor)، لأنها تعمل على تجميع كل الاستراتيجيات الفردية للاضطرابات نحو تحقيق هدف النسق، خاصة بعد التأكد من عدم إمكانية تهميش هذه الاضطرابات، لكن في الوقت نفسه يؤدي تنازل النسق عن هدفه إلى اعتبار التعددية ليس كجاذب وإنما كمنفّر. وعليه يظهر لنا الجانب التناقضي لفكرة التعددية، وكما رأينا سابقا فإن التعددية تمثل المحور الأساسي لنظام الضبط في أي نسق على أساس المبدأ الأساسي لثنائية النسق المحيط، وهي التي تجعل النسق يتحرك لتأمين تحقيق هدفه، لكن من جهة أخرى فإن التعددية تعني خطر يهدّد النظام العام للنسق ويسعى إلى تشتت وزوال الهوية الوحدوية له وانتقاله إلى صورة التجزؤ والتشتت[5]، إن الفعل السياسي الذي يشير إلى تحولات اليوم لا يمكن إلا أن يكون موجها على أساس التعدد، ولفهم مفهوم التعدد في أشكاله الأكثر عمومية وتجريدا، دعنا نقابله مع مفهوم الشعب، حيث أنه يمثل كيانا واحد، على عكس السكان المتكونين من العديد من الأشخاص والطبقات، لكن الشعب يركّب ويخفّض هذه الفوارق الاجتماعية في شكل هوية واحدة، أما التعدد في المقابل ليس موحدا لكن يبقى جمعا ومتعددا، وهذا هو السبب وطبقا للتقاليد المهيمنة في الفلسفة السياسية فإن الشعب يمكن أن يحكم كسلطة سيادية والتعدد لا يستطيع ذلك.

إن التعدد يتكون من مجموعة من الفردانيات (Singularities)، وبقولنا مفرد فإننا نعني الذات الاجتماعية التي لا يمكن أن تحوّل الاختلاف إلى

تشابه، أما جمع المفردات الخاص بالتعدد يقوم على الوحدة المشوّهة للشعب[6].

وبهذا يمكن أن نستخلص أن ضبطا جيدا يتضمن فرض مبدأ توجيه الهدف كهدف أساسي يجب تحقيقه، ومنه العمل على خلق جاذب لتوجيه الهدف مما يؤدي إلى وجود العديد من الاحتمالات وفق هذا المنظور تتراوح ما بين تكريس التحكم أو الاستقلالية أو التعددية في صورتها التحاوُرية.

إذا انتقلنا إلى إمكانيات الضبط القانوني ما بعد الدولة، فإن نفس الشيء يمكن قوله حول دور نموذج الضبط التعددي في تحقيق أهداف النسق الشامل من جهة والأهداف الفرعية للفواعل المحلية من جهة أخرى[7].

إن مفهوم التعددية هو مفهوم أساسي في الثقافة الضبطية ومختلف محاولات فهم معنى الضبط هي محاولات تعددية إلى حد كبير، ويتجه مفهوم الضبط إلى التموقُع بين العديد من الوجهات، فهو يمثل نوعا من الأدوات القانونية ومساحة معينة من القانون يهدف إلى الضبط الاجتماعي، أي عملية مقصودة لمراقبة السلوك بالرجوع إلى معيار أو هدف معين. ويمكن النظر إليه كذلك كنتيجة لتفاعل قوى وفواعل معينة[8]. أما عن الأنساق الضابطة فقد تكون مؤسسات الدولة، الفواعل غير الدولاتية والقوى الاجتماعية والاقتصادية أو حتى تكنولوجيات افتراضية حديثة. زيادة على ذلك فإنه هناك تعددية في الآليات الاجتماعية والنفسية التي تحفّز الأشخاص للامتثال أو عدمه لمختلف القواعد والاتجاهات والمعايير[9]. إن كل الدراسات في مجال الضبط ما بعد الدولاتي تؤكد على التداخل والتنافس بين التأثيرات الضبطية المختلفة بما في ذلك القانون ومختلف المساحات الاجتماعية، وليس لأي ضابط الاحتكار أو السلطة النهائية عبر كل الفضاء الضبطي، وبهذا تم مسح كل الحدود القائمة ما بين الضبط الدولاتي وغير الدولاتي، الدولة والسوق،

العام والخاص وهو ما تصفه Julia Black بمفهوم بنزع التركيز في المجال الضبطي.[10]

إن التعددية التي تكشف مفهوم الضبط ما بعد الدولة، أو كما يسميها البعض الدولة ما بعد الضبطية تستدعي تحليل مفاهيم بديلة للرقابة، بديلة عن القانون الدولاتي والرقابة التدرجية، هنا نلاحظ تعددا في مكوّنات نظام الرقابة والضبط وتعددا في الأشكال التي يمكن أن تأخذها الأهداف والمعايير، وتعددا كذلك في آليات التغذية العكسية والرقابة وآليات إعادة الترتيب عند اكتشاف انحراف عن المعايير والأهداف، وتعددا في من يقوم بالضبط ومن يضبط، وهذا ما يؤكد قصور الضبط عن طريق القانون الدولاتي في المرحلة الراهنة، ويضعه وفق مفهوم الدولة الضابطة موضع شك بحكم العلاقة التناقضية الناشئة عن إضعاف وتقوية الدولة الوطنية من جراء حركة العولمة والخصخصة:[11]

- تعددية في المعايير: من جراء تعايش منطق مختلف الأنظمة الضبطية العامة والخاصة، الدولاتية وغير الدولاتية، فكلها تعمل وفق معايير مختلفة ذات منطق تطوري وتبعية للمسار مختلفة عن بعضها البعض.
- تعددية في آليات الرقابة والضبط: إذا كانت الخاصية الأساسية للدولة الضابطة هي التأكيد على التدرج كآلية للرقابة، فإن الميزة الرئيسية للدولة ما بعد الضبطية تتمثل في التحول إلى قواعد أخرى للرقابة والضبط، وهذا ما نلاحظه أساسا في أدبيات الحوكمة[12]. حيث أن البحث عن التعدد في قواعد الرقابة يتوافق مع قانون التنوع الضروري المطوّر في السيبرنيطيقا (Cybernetics) والقول بأنه من أجل القيام برقابة فعالة فإن المراقب أو الضابط يجب أن يكون له على الأقل التنوع نفسه في آليات الرقابة.

ويمكن الحديث عن أنواع عديدة من قواعد الرقابة يقسّمها Collins Scott إلى أربعة أنواع أساسية: التدرج، الجماعة، المنافسة والتصميم[13]، التي يمكن كذلك أن تنتج أنواعا هجينة أخرى نابعة من هذه الأنواع الأساسية، حيث نجد على سبيل المثال نموذج الضبط التجاوُبي (Responsive Regulation) الذي يهدف إلى تطوير نماذج هجينة تركّز على التدرج والمجموعة كقواعد أساسية للرقابة، خاصة في النموذج المشهور الضبط الذاتي المفروض ونماذج أخرى تركز على شكل هجين بين التدرج والمنافسة في إطار نموذج الضبط القطاعي الجزئي[14].

- تنوُّع في الضابطين: في إطار الدولة الضابطة كانت الهيئات الضبطية الدولاتية (الحكومة، الوكالات والمحاكم) ذات مكانة خاصة، لكن في إطار الدولة ما بعد الضبطية فلم تعد هناك شرعية خاصة للأجهزة الدولاتية الموكل إليها وظائف الضبط والرقابة.
- تنوُّع في المضبوطين: في إطار الدولة الضابطة، كان يُنظر إلى القطاع الاقتصادي على أساس أنه يمثل المجال الأول والنموذجي للضبط، لكن الآن وفي إطار نموذج التعددية فقد تأكدت حقيقة أن سلوك نطاق واسع من الفواعل له علاقة بنتائج التنظيم الاجتماعي والحياة الاقتصادية، وعليه يجب دراسة الرقابة على الحكومة ووظائفها الضبطية المختلفة[15]، كذلك يمكن النظر إلى الأفراد كأهداف للرقابة والضبط من خلال استخدام تنوع آليات الضبط.

إن هذا التعدد يظهِر تعددا في احتمالات ضبط المعايير وفق هذا المنظور ووفق نموذج الضبط التعددي الذي تم تبنيه سابقا، وأن الإصرار على اعتبار أحسن أنواع الضبط يتطلب فرض مبدأ توجيه الهدف كهدف أسمى يجب

تحقيقه من خلال عمليات الضبط، يؤدي بنا إلى توقع العديد من الاحتمالات حسب الجاذب الذي تم وضعه لعمليات الضبط.

الاحتمال الأول ويتم فيه تكريس التحكم والرقابة، وتعمل المعايير هنا على تكريس وحدة النسق وعدم الاعتراف بالاضطرابات الخارجية عن طريق خلق حواجز ومنع تأثير هذه الاضطرابات على هدف النسق، ومنه تكريس الضبط الدولاتي وما يحمله من معايير وفق نموذج Leviathan[16]. وفي مستوى أكثر تجريدا، وبما أن أي نسق للرقابة يتضمن: (1) نوعا معينا من الأهداف والمعايير ومجموعة من الأهداف ضد التصورات حول ما يحدث في البيئة والتي تتم مقارنتها(2) عن طريق بعض آليات الرقابة والتغذية العكسية، والتي تباعا تشير إلى العديد من الأفعال التي تحاول ترتيب المتغيرات المسيطر عليها بعد أن يتم إدراكها من طرف مكوّنات الرقابة مع مكونات الهدف، فإنه بالنسبة للضبط التقليدي نجد مكونات الهدف ممثلة فقط عن طريق بعض القواعد القانونية والمعايير، ومكونات التغذية العكسية عن طريق الرقابة الممارسة من طرف الوكالات الضبطية والحوكمة والمنظمات ذاتية الضبط، ومكونات إعادة التنظيم والترتيب عن طريق تطبيق العقوبات عندما تخُرق المعايير[17].

الاحتمال الثاني ويتم فيه تكريس الاستقلالية لمختلف الاضطرابات الآتية من المحيط، وعليه تكون عملية ضبط النسق خاضعة لآلية الضبط الذاتي لمختلف هذه الاضطرابات وفق مبدأ الاختيار الطبيعي العفوي والحرية التامة لمختلف الفواعل والمعايير التي تحملها، بدون تبنِّي مستوى ما فوق ضبطي لحوكمة هذه المعايير. وهذا ما نجده وفق نظريات Hayek والمفكرين النيوليبراليين من حيث اعتبار أن أحسن نظام هو النظام المسيّر بأقل قيود

ممكنة ومنه أقل ضبط دولاتي، وذلك على المستوى المحلي مع التركيز على الوحدة الأساسية للوكالة وليس الاختيار المصطنع على مستوى الفعل الجماعي.

لقد تركّزت مختلف نظريات الضبط في مواقع تعبّر عن تبنى أحد الاتجاهين: الضبط عن طريق نفي التعددية وتفضيل العمل الجماعي وفق مبدأ الاختيار المصطنع على المستوى العلوي الشامل، أو الضبط عن طريق تمجيد التعددية وتحبيذ العمل على المستوى الفردي المحلي.

الاحتمال الثالث ويتم فيه تكريس التعددية لكن في معناها التحاوُري المشاريعي، وذلك في إطار عملية الجمع ما بين المفهومين السابقين (التحكم والاستقلالية). إن المعايير وفق هذا المنظور تسعى إلى تمثيل القوى والاضطرابات المحلية وفق مبدأ الحرية، ولكن في إطار الأهداف العامة للنسق وفق مبدأ الفعل الجماعي والعمل على توافق الأهداف الفرعية والجماعية. إن هذا المنطق تعبّر عنه النظرية الأتوبويتيكية عن طريق مفهوم المرجعية الذاتية[18]، حيث أن المنظمة قد تكون في حالة تنظيمية قصوى مما يؤدي إلى هيمنة الضبط عن طريق التحكم، ومعظم مراكز اتخاذ القرار يحمل توجها لسلوك ذا مرجعية خارجية، مع هيمنة لمفهوم التكرارية ووضوح تام لأهداف وحدود المنظمة، كما قد تكون المنظمة في حالات متدنية من التنظيم، وهنا نجد هيمنة نمط الضبط عن طريق الاستقلالية، ووجود بعض مراكز القرار ذات توجه سلوكي أوتوبويتيكي مع هيمنة مفهوم الانبثاق وعدم وضوح أهداف وحدود المنظمة. إن المنظمة الأتوبويتيكية لا نشعر بالحدود ولا بالمحيط، فلا توجد مدخلات ولا مخرجات، والسلوك يحدد عن طريق المنطق الداخلي لمختلف الفواعل، وحدودها تكون معروفة عن طريق سير عمل آليات الإنتاج الذاتي الخاصة بها[19].

احتمال آخر قد تم التطرُّق إليه من طرف Geert Van Vliet في دراسة الأنماط الضبطية الملائمة لحوكمة منطقة الأمازون الكولومبية بين عامي 1975–1990، هذه المنطقة التي عرفت الأنماط الثلاثة للضبط: التحكم، الاستقلالية والأتوبويتيكية، وكحل مقدّم من طرف الباحث لضمان استمرارية هذه المنطقة وفق نمط ضبطي مستديم، فقد أكّد– وفق تعبير Douglas Hofstadter[20]– عن إمكانية وجود الحلقات الغريبة والتدرجات المتشابكة في التفكير الإنساني، وأن إشكالية قيادة منطقة الأمازون الكولومبية وفق مقاربة مستديمة يمكن معالجته بمفهوم القيادة في التخوم (الحدود)، حيث أن كل فاعل يحمل هامشا معينا من الاستقلالية (نسبة لأنها محددة بمجال الاستقلالية للفواعل الأخرى) والسعي أكثر فأكثر نحو الحرية يمكن أن يؤدي إلى الأتوبويتيكية، والتي بطريقة تناقضية، تحصر من جديد حرية الإبداع والتعلُم ويمكن أن تؤدي إلى سلوك أوتوبوتيكي تسلطي، وكما أكّده Hofstadter فإنه تحت أي تدرج متشابك يوجد مستوى منيع للتفكير، يؤدي إلى طرح إشكالية الشعور بالنقص[21]، ومنه ووفق قول Ludwig Wittgenstein تظهر حدود ما يمكن أن نفكر فيه[22]. وعليه فإن توعية وحدة السلوك التكاملي لمختلف مراكز القرار ومختلف أنماط الضبط داخل المنظمة هي التي تسمح بالوصول إلى قابلية نجاح المنظمة واستمراريتها.

من أجل الوصول إلى الأهداف التي تم تسطيرها، يقوم الضبط القانوني ما بعد الدولة القائم على التعددية بوضع نظام طبيعي قائم على العديد من الاتجاهات والمستويات وفق مفهوم الاستقرار المتعدد:

- على مستوى التفاعلات الضبطية الجزئية، أين نجد التجاذبات الدائمة بين أنماط الضبط المختلفة التحكم، الاستقلالية، والأتوبوتيكية.

- على مستوى التفاعلات الضبطية الكلية للنسق ككل.
- على مستوى التفاعلات ما وراء الضبطية وعلاقة النسق بالمحيط.

وهنا نجد مفاهيم التكرارية والانبثاق ذات أهمية قصوى في مختلف المستويات الضبطية، حيث نجد البعض منها ذات طبيعة تكرارية فقط (متشابهة)، بينما البعض الآخر لها طبيعة ناشِئة (خاصة). هذا الاختلاف ناشئ عن الاعتراف بوجود العديد من مستويات الضبط التي تسمح بتحديد المقتضيات الجديدة والمطروحة أمام مختلف الفواعل التي تطمح لتطوير قدراتها في التفاعل المتبادل الايجابي، ليس فقط في مستواها التنظيمي وإنما في مستوى الضبط الكلي وما وراء الضبط كذلك[23].

إن التحليل غير الممركز للضبط يؤكد على تعددية الاتجاهات التي تسلكها عملية الضبط من أجل الوصول إلى أهدافها، وهنا نستطيع أن نقترح تحليلات Julia Black حول مفهوم الضبط غير الممركز ونتائج الأخذ به، على أساس أنه تضمين القدرات الضبطية التفاضلية للفواعل لأداء مختلف الوظائف الضبطية في اتجاه يحوّلنا بعيدا عن الانقسام البسيط بين الضبط القانوني الرسمي(التحكم) والضبط الذاتي(الاستقلالية)، وعليه وجب النظر إلى[24]:

- تقسيم الضبط على أساس وظيفي: وعلى أساس التقسيم السيبرنيطيقي للوظائف الضبطية (وضع المعايير، جمع المعلومات عن الحالة الراهنة للسلوكات التي ترغب في وصولها لهذه المعايير، ثم تعديل هذه السلوكات)، فإننا هنا من أجل الوصول إلى هذا التقسيم نحتاج إلى تحديد المشاكل والأهداف والقواعد (توسيع فهم الوظائف)، وتوسيع طرق تعديل السلوك نحو مساحات بعيدة عن أنماط التنفيذ، وكذلك إدراك العلاقات الناشئة بين العناصر

الثلاثة، فأنماط جميع المعلومات مثلا سوف تؤثر على مدى تحديد المشاكل والأهداف وطرق تعديل السلوكات.

- تحديد الفواعل: وهنا نحتاج إلى أن نبتعد عن الأصناف التقليدية للدولة والسوق والانقسام التقليدي كذلك للدولة مقابل الضبط الذاتي، ومراعاة بأكثر دقة وأكثر نظمية الفواعل المرتبطة فيما بينها وكيفية هذا الارتباط.
- الموارد والقدرات الضبطية: وهنا يتم تحليل القدرة الضبطية لمختلف الفواعل من أجل تأدية مختلف الوظائف الضبطية، ومعرفة إمكانيات تضمينها في النظام الضبطي.
- عامل الوقت: أي انتشار وتوزيع الموارد وتغيّر القدرات في إطار الزمن.
- تضمين الفواعل في العمليات الضبطية: على أساس أن كل مورد يساعد على أداء وظيفة ضبطية معينة، فإننا نجد بعض الفواعل في وضعيات أحسن لأداء بعض الوظائف الضبطية عن فواعل أخرى، وهنا تكون إمكانية الترابطات البينية بين مختلف الفواعل ذات أهمية قصوى من أجل تحسين القدرات الضبطية والحكمانية [25].

بعد تقديمنا لنوع الضبط الملائم لمفهوم التعددية سواء من جهة الضابط أو موضوع الضبط، يتبين لنا أنه غير قابل للإدراك فيما يخص علاقة القانون الخاص لما بعد الدولة كبنية معيارية وقدرة العُقد الفردية في المستوى المحلي على ملاحظة بعضها البعض، حيث أنها تفتقد إلى مفهوم الإدراك الجماعي الذي يعطي تصورا عاما عن كل الرهانات المطروحة، وعليه وجب على الضبط القانوني ما بعد دولة الرفاه أن يجد بدائل للنقص الإدراكي للفواعل التي يقوم بضبطها: مما يستدعي اللجوء إلى نظرية ضبطية قانونية

ما بعد دولاتية تتجاوب وتعكس التأثيرات والاضطرابات التي قد تؤثر على أهداف النسق الكلي.

بصيغة أخرى كيف يمكن للقانون الخاص لما بعد الدولة أن يضبط مواضيع الضبط السالفة الذكر بصورة مزدوجة تستجيب للبنية العامة الشاملة وفق مستويات الضبط الثلاثة (الجزئية، الكلية، ما وراء الضبطية)، وتستجيب كذلك لمختلف المعايير التي تحملها الفواعل المحلية؟ هذا ما يؤدي بنا إلى البحث عن نظرية ضبطية لهذه الوحدة المتعددة.

المبحث الثاني: مواجهة تعددية الضبط البيئي العالمي المشترك

إن نموذج الضبط عن طريق التعددية المقترح في المبحث السابق، وبفعل المنطق المخالف الذي تقوم عليه ظاهرة العولمة على أساس البعد التوحيدي الذي تدعو إليه، سوف يضع المشاريع الضبطية العالمية في حالة تناقضية بين المظهر التعددي للفواعل المحلية والمظهر الوحدوي للمشروع العالمي، فكل مشرع عالمي يجب أن يتجاوب مع هذه الثنائية: "الوحدة" و"التعددية"، وبعد تبني البعد الوحدوي لأي مشروع في إطاره العالمي والسعي لبنائه وجب الأخذ بعين الاعتبار لتناقضات هذا المشروع.

أولا: خصائص الحوكمة البيئية العالمية

لقد هيمن شكلان تقليديان للحوكمة على الشؤون العالمية حتى فترة قريبة: الحوكمة الوطنية من خلال الضبط الحكومي والحوكمة الدولية من خلال العمل الجماعي المنجز من طرف المنظمات الدولية والأنظمة الدولية. إن حوكمة العلاقات الإنسانية أصبح مسعى معقدا يتجاوز المجال الوطني وما بين الدول وانتقل إلى مستوى عالمي يتضمّن فواعل متعددة عبر الحدود الوطنية ومستويات متعددة كذلك للسلطة الضبطية. في هذا السياق، فإن الترتيبات المؤسساتية للتعاون بدأت بالتشكل بصور أكثر نظمية وأكثر تعبيرا

عن مستويات المشكلات العالمية. إن الشراكات العامة والخاصة، عمليات أصحاب المصالح المتعددة، شبكات السياسة العامة العالمية وشبكات القضايا أصبحت تعتبر أدوات مهمة للحوكمة العالمية.[26]

إن التنوُّع المؤسساتي الذي يعرفه مجال الحوكمة البيئية العالمية يرجع بالأساس إلى الخصائص الجديدة التي تميّز الحوكمة العالمية في حد ذاتها، حيث أن النظام الجديد للحوكمة العالمية يعتبر كرد فعل لمنظور السياسة الدولية[27]. أولا، بسبب درجة المشاركة من طرف الفواعل المختلفة التي انحصرت في المجال الوطني المحلي في وقت سابق. لقد تميّز النظام الوستفالي للسياسة الدولية بكونه ممثلا للسياسة الممأسسة بين الدول والمنظمات الدولية، أما الفواعل غير الحكومية فقد كانت إما غير موجودة أو تفتقر إلى السلطة الكافية للتأثير في الشؤون ما بعد الحدود الإقليمية. إن فكرة الحوكمة العالمية تبدأ من نقد مفهوم السياسة الممركزة على الدولة التقليدية والترحيب بمجموعة كبيرة من الكيانات غير الحكومية كفواعل مؤثرة في العلاقات العابرة للدول[28]، وحقل السياسة البيئية في هذا المجال، يمنحنا إيضاحات كافية لتطوُّر نظام حوكمة متعدد الفواعل[29].

ثانيا، فإن شبكات العلماء فرضت دورا جديدا في توفير المعلومات التكنولوجية المعقدة لصنع السياسة العامة، وهو دور جديد واضح في العديد من مجالات السياسة وسائد بصورة واسعة في حقل السياسة البيئية العالمية. لقد ظهرت الشبكات الدولية الجديدة للعلماء والخبراء لتوفير المعلومات العلمية عن كل أنواع المشاكل البيئية ومنح الخيارات لصانعي القرار لحل هذه المشكلات[30].

ثالثا، فإن للقطاع الخاص أدوارا مباشرة وبارزة في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى العالمي، وهو ما جعل بعض النظريات الاجتماعية – الماركسية خاصة– مثل النظرية الغرامشية الجديدة (نسبة إلى أنطونيو غرامشي) ترى أن فواعل القطاع الخاص تمثّل قوى مركزية في الشؤون العالمية، خاصة ما تعلق بالشركات العالمية التي تعمل على إعادة إنتاج النظام الرأسمالي العالمي[31]، وإذا كان هذا التأثير غير مباشر على الحكومات الوطنية في المرحلة السابقة، إلا أنه اليوم فإن العديد من الشركات العالمية تقوم بأدوار مباشرة وملموسة في المفاوضات الدولية كشريكة فعلية مع الحكومات.

رابعا، يلاحظ بأن الحوكمة العالمية في تأثر متزايد بالمنظمات ما بين الحكومية، حيث أنه في حقل السياسة البيئية مثلا، تم في العقدين الأخيرين تأسيس أكثر من مائتا (200) منظمة دولية في شكل أمانات عامة (بيروقراطيات دولية) تسهر على تنفيذ السياسة العامة للعديد من الاتفاقيات البيئية الدولية، بالإضافة إلى الوحدات والأقسام البيئية الموجودة في المنظمات ما بين الحكومية التي تنشط في مجالات غير الاهتمامات البيئية[32]. كذلك فإن مساعي إنشاء منظمة البيئة العالمية يمكن أن تؤثر في التوجهات العامة للحوكمة البيئية العالمية، وهو جعل الناقشات المتعلقة بإنشائها تطول لأكثر من 30 سنة بدون الخروج بأجوبة حاسمة.[33]

من جهة أخرى، فإن الحوكمة العالمية تعرف أشكالا جديدة للتعاون بعد الموجات التقليدية للمفاوضات ما بين الحكومات في إطار القانون الدولي، حيث أن تأثير الفواعل غير الدولاتية لم يعد ينحصر في مجرد الضغط على هذه المفاوضات، ولكن أصبحت الفواعل الخاصة جزء من المؤسسات والآليات المسؤولة عن وضع المعايير وتطبيقها على مستوى الحكومة

العالمية، وهذا ما يؤكد على التحول من الأنظمة ما بين الحكومية إلى أنظمة عامة/خاصة، أو تعاون وصنع سياسة خاص/خاص على المستوى العالمي. إن التزايد الكبير في عدد المنظمات غير الحكومية في القرن الماضي أكّد بشكل واضح حقيقة التوثيق العلمي الهائل لمشاركة هذه المنظمات على نحو متزايد في السياسة البيئية العالمية، كذلك فإن الاهتمام الأكاديمي بدور المنظمات غير الحكومية بالسياسة البيئية العالمية زاد بمستويات كبيرة خلال العقد الماضي، خاصة أن كل دراسة حول القضايا البيئية الدولية تتعرض للمنظمات غير الحكومية كفواعل أساسية ومهمة. من جهة أخرى، فإن جانبا كبيرا من الدراسات يشير إلى أن المنظمات غير الحكومية تؤثّر على قرارات الحكومات والدول لتطوير سياسات محلية لحماية الموارد الطبيعية والتفاوض حول الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى تأثير هذه المنظمات في نمط إدراك الأفراد للمشاكل بيئية. لكن من جهة أخرى، فإنه من الصعب الوصول إلى قواعد عامة حول دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية لأن الأدبيات الحالية تعاني من ثلاثة نقاط ضعف أساسية. أولا، هناك ميل لمعالجة كل الدراسات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية في مجال نشاط بيئي كمجال بحثي واحد. ثانيا، هناك عدد قليل من المواصفات حول ما تعنيه كلمة "تأثير" وكيف يمكن تمييز تأثير المنظمات غير الحكومية في أي مجال بيئي معين. ثالثا، تمتنع معظم الدراسات عن التعرض للآليات السببية التي تربط المنظمات غير الحكومية بالنتائج الدولية في منطقة نشاط بيئية معينة[34].

لقد قامت كل من Michele Betsill و Elisabeth Corell بفحص الفعالية السياسية للمنظمات غير الحكومية في المفاوضات البيئية الدولية عن

طريق دراسة تأثيراتها المختلفة، من خلال إطار تحليلي موضوع لهذا الغرض، من أجل تحليل تأثير المنظمات غير الحكومية في مجموعتين من المفاوضات البيئية الدولية: اتفاقية مكافحة التصحر لعام 1994 وبروتوكول كيوتو لعام1997 للاتفاقية الإطارية حول تغيُّر المناخ. وعلى أساس المقاربة المعتمدة التي تمزج بين مشاركة المنظمات غير الحكومية (نشاطات، نمو، موارد) ومدى تحقيق الأهداف، والتي توفر صورة غنية عن تأثير المنظمات غير الحكومية من خلال التركيز على المعرفة والمعلومات كموارد أساسية لتأثير هذه المنظمات سواء عن طريق النقل المتعمد للمعلومات أو تأثيرها على الفواعل الأخرى. إن هذه الدراسة تؤكد إمكانية الوصول إلى مستويات وصفية لتأثير المنظمات غير الحكومية تمكننا من المقارنة بفعالية وموضوعية بين المثالين المذكورين.[35]

لقد أصبحت الفواعل الخاصة شريكة للحكومات في تطبيق المقاييس الدولية، وفي كثير من الأحيان، فإن هذه الفواعل تقوم بالدفاع عن معاييرها الخاصة كما هو الحال بالنسبة لمجلس إدارة الغابات ومجلس الإدارة البحرية، فهما يمثّلان هيئتان لوضع المقاييس أنشئتا من طرف الشركات العالمية ومنظمات الدفاع عن البيئة بدون تدخل مباشر من الحكومات[36]. وهنا تجدر الإشارة إلى حالة مجلس إدارة الغابات التي تعتبر حالة فريدة من نوعها من خلال كونها ترتيبا فوق وطني خاص يعتمد على الفواعل الخاصة في ضبط المشاكل البيئية المرتبطة بقطاع الغابات. لقد قام Bas Arts بإجراء دراسة عن هذا الترتيب العالمي كحالة مميّزة للترتيبات ما بعد الدولاتية التي تضطلع بها الفواعل غير الدولاتية[37].

من جهة أخرى، إن عملية صنع السياسات ما بين الحكومية التقليدية من خلال المؤتمرات الدبلوماسية قد استبدلت بشبكات عالمية في إطار

ما يسمى بشبكات السياسة العامة العالمية، وهي ترتبط ارتباطا مباشرا بمصالح وأجندات الفواعل الخاصة. وتتشكّل شبكات السياسة العامة العالمية عادة حول قضايا ذات أبعاد دولية، حيث أنها تقلّل نسبة التدرج من خلال إشراك أصحاب المصلحة عبر العديد من القطاعات. في هذا الإطار، يقدّم المشاركون في هذه الشبكات الموارد اللازمة للعمليات بما يسمح بردود أكثر فعالية. إن شبكات السياسة العامة العالمية الناجحة تتميّز بعدة مواصفات.[38]

لقد تميّزت الحوكمة العالمية من جهة أخرى بانقسام جديد في مجال صنع السياسة العامة، بشكل عمودي (حوكمة متعددة المستويات) وبشكل أفقي (حوكمة متعددة الأقطاب). إن المأسسة المتزايدة للسياسة العالمية لا يمكن أن تقوم بشكل فعّال بدون أن تمس عمليات صنع السياسة العامة في المستويات الوطنية وما تحت الوطنية. إن المعايير العالمية يجب أن توضع وتطبّق في المستويات المحلية، وعملية وضع المعايير العالمية تحتاج عمليات اتخاذ القرار على المستوى المحلي لتحديد أطر القرارات العالمية، وهذا ما قد يؤدي إلى تعايش للمستويات العالمية والإقليمية والوطنية وما تحت الوطنية في عمليات صنع السياسة العامة، في إطار شروط النزاع والتعاون بين المستويات المختلفة للنشاطات الضبطية. إن المأسسة المتزايدة للسياسة العالمية على المستوى العالمي لا يمكن أبدا أن تكون في أزياء موحّدة تغطي كل أجزاء المجموعة الدولية بنفس المستوى، فمثلا في حالة بروتوكول مونتريال لعام1987 حول المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون، فإن العديد من التعديلات الأخيرة قد سمحت للعديد من المعايير والبرامج الزمنية التي لم تكن مقبولة من طرف جميع الأطراف في الاتفاقية الأصلية لعام 1987 بأن

توضع في أولويات الأجندة الدولية، وهذا ما يؤكد التعدد الكبير للوحدات الجزئية ضمن الإطار المعياري العام.(39)

إن وضع مقاربات سياسية متباعدة في إطار سياسات أفقية وعمودية متجزئة يطرح مجموعة من التحديات الملحّة، حيث أن تدنّي مستوى السياسات الموحدة قد يهدد نجاح المقاربات المتجزئة الموضوعة من طرف مجموعات منعزلة من الدول أو في مستويات مختلفة من عمليات اتخاذ القرار. إن تحديات الارتباطات البينية في إطار نظام حوكمة متجزئ لم تكن ضمن الاهتمامات الكبرى لمنظري الحوكمة العالمية، وأكثر الكتّاب ركزوا على ظهور بعض الأنظمة الدولية وتأثيرها في مناطق معينة، كما أن الارتباطات البينية للأنظمة في مجال السياسة البيئية تمت الإشارة إليها في العديد من الدراسات المعاصرة.(40)

لقد اعترفت المجموعة الدولية في العديد من المناسبات وتعاملت مع حالة البيئة على أساس أنها تمثّل اهتماما عالميا، وأن عددا قليلا من القضايا البيئية يمكن أن يكون له طابع التحديد في حدود إقليمية معيّنة. وحتى تلك القضايا البيئية التي ترتبط بمنطقة إقليمية واحدة يُنظر إليها على أساس أنها تؤثر على كل سكان العالم ولو بشكل غير مباشر. من جهة أخرى، فقد نما وعي عام جد معتبر حول أهمية التجارة الدولية في سياق البيئة العالمية، حيث أنه في ديسمبر من عام 1999, حصلت احتجاجات عنيفة في Seattle أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية احتجاجا على السياسات التجارية الدولية التي تنتهجها المنظمة، والتي تأتي على حساب الرفاه الاجتماعي من جهة، والبيئة الطبيعية من جهة أخرى، وهو ما أثبت التطور الخطير للنزاع العالق بين البيئة والتجارة. كذلك فإن هذه التوترات موجودة على مستوى القانون الدولي العام، حيث أن اتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف

تعتمد إجراءات تجارية تقييدية من شأنها أن تساهم في تحقيق أهدافها، على الرغم من عدم اليقين من أن مثل هذه الإجراءات تتنافى مع التزامات منظمة التجارة العالمية. إن الجهود المتعددة الأطراف لمواجهة تغيُّر المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغيُّر المناخ وبروتوكول كيوتو الخاص بها، تُظهر جهودا استثنائية لمعالجة النزاع بين البيئة والتجارة.[41]

إن مفهوم الارتباطات البينية للسياسات والأنظمة المتوازية، ضمن نظام حوكمة مجزئ أفقيا وعموديا في منطقة أو قضية واحدة، يمكن أن تكشف نتائج السياسات المتباعدة في الحوكمة البيئية العالمية، وتحليل مجموعات المعايير والقواعد المتوافقة أو المتباعدة، وكيف يمكن أن تحدّد الفرص السياسية للتنسيق، وهو ما يتطلب تعاونا بين مختلف الباحثين والمتخصصين، خاصة باحثي العلاقات الدولية والمتخصصين في المستويات الوطنية والمتخصصين في السياسة البيئية.

ثانيا: التعدد المؤسساتي للضبط البيئي العالمي

بالمقارنة مع أنظمة الضبط العالمي الأخرى مثل الصحة، السياسة التجارية والاقتصادية، فإن الهندسة المؤسساتية البيئية العالمية ينقصها الوضوح والتماسك، فلم تستطع أية منظمة أن تظهر كمنظمة أساسية مهيمنة على مجال الدفاع عن قضايا البيئة بطريقة تضمن تكاملها في سياق السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا الأساس فإن المسؤوليات والنشاطات البيئية الدولية نجدها منتشرة عبر منظمات مختلفة ومتعددة، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكالات الأمم المتحدة المختلفة، المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى نسيج معقد من الأمانات المستقلة والهيئات الحاكمة للعديد من الاتفاقيات البيئية الدولية.

إن الضبط البيئي العالمي يمكن أن يستفيد من العدد الهائل لهذه الاتفاقيات والمؤسسات البيئية المتعددة الأطراف، وهذا الانتشار التنظيمي في المجال البيئي قد يشجّع مشاركة مختلف الاتجاهات والمنظورات البيئية من خلال تفويض القضايا البيئية الرئيسية للمنظمات ذات العلاقة، كذلك فإن تعدد الوكالات والاتفاقيات الدولية يبدو ضروريا في مواجهة القضايا البيئية المعقدة، التي تتطلب ردود فعل معينة لا يمكن أن نلمسها في هيئة عالمية واحدة. وكنتيجة عملية لهذا الاتجاه، يمكن الوقوف على مجموعة من التداخلات القانونية والقضائية، الثغرات والتضخم في الاتفاقيات وعدم قابلية لمعالجة تفاقم المشاكل البيئية، وهذا ما أدى إلى عدم فعالية عملية وتنفيذية وثقل زائد على الحكومات الوطنية في كل من الدول المتطورة والنامية، وعليه فإن قدرة الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية لتحقيق النتائج البيئية المطلوبة ضعفت بشدة وطرحت إشكاليات حول جدوى هذا التعدد المؤسساتي.

لقد أكّد العديد من المحللين بأن التعدد المؤسساتي في إطار درجات معينة من التداخل والتكرارية ضروري لضمان التشغيل المثالي للنظام. في المقابل يؤكّد آخرون بأن الانتشار المؤسساتي أصبح مفرطا ومهددا لمدى تأثير وكفاءة وعدالة الحوكمة البيئية العالمية. إن قلة البحوث التجريبية لحد الآن حول هذا الموضوع، تؤكد الطابع التقريري غير العلمي النسقي للحجج المقدمة لكلا الرأيين المؤيد أو المعارض للتعدد المؤسساتي في الضبط البيئي العالمي، ولا وجود لتقييم شامل لنشاطات وتأثيرات المنظمات والاتفاقيات الدولية والترتيبات المؤسساتية الأخرى في مجال البيئة، وما نجده هو عدد قليل من الأعمال النسقية لمناقشة إشكاليات هذا الموضوع، أما الباقي فهي مجرد بناءات فرضية، تجارب شخصية، ومنظورات معيارية فقط.[42]

الرأي الأول المؤيد للتعدد المؤسساتي في الضبط البيئي العالمي يستند إلى العديد من الافتراضات الإيجابية حول دور هذا التعدد في تكاثف الجهود المؤسساتية لضبط البيئة العالمية، نظرا لاستحالة التوافق بين المسؤوليات البيئية العالمية والقدرة المؤسساتيـــة المحددة. إن هذا الرأي يستند للعديـــد من الأسبـــاب:

- من بين الأسباب العقلانية لبناء تعددية مؤسساتية في النظام البيئي العالمي هي خيار"منتدى التسوُّق"، أي منح الفرص للدول لاختيار الآلية الدولية المناسبة لخدمة مصالحها الخاصة.
- يؤكد العديد من المحللين بأن "التفاعل" الوظيفي والسياسي بين المنظمات المتشابهة هو سمة إيجابية لنظام الحوكمة البيئية. حيث أن التفاعل بين المنظمات يساعد على تحقيق الأهداف بأقل موارد، وأهداف المنظمات يجب أن تعزز بشكل متبادل للمشاركة والتفاعل الإيجابي.
- سبب جوهري ثالث للتعدد هو الحاجة إلى الوفرة في العمليات لمنع أي عدم توازن كلي قد يهدد النظام، حيث أن المنظمات الكبيرة تمثل أنظمة معلومات واسعة ومعقدة، وأية أخطاء بسيطة يمكن تتضخم بسرعة. إن الوفرة المؤسساتية والعملياتية تمثل نظاما جد إيجابي ومفيد يساعد على اكتشاف الأخطاء في بداياتها، والمثال الكلاسيكي للوفرة هو المحرك الاحتياطي في الطائرة النفاثة.

أما فيما يخص الرأي المعارض للتعدد المؤسساتي للضبط البيئي العالمي، فإنه يستند إلى لأسباب أخرى تركز على عواقب هذا التعدد على مستويات التنسيق بين المؤسسات المتعددة:

• إذا كان للتفاعل المؤسساتي تأثيرات إيجابية ومفيدة نظريا، فإنه في الممارسة قد لا يؤدي إلى تحقيق النتائج دائما،حيث أن التفاعل أحيانا قد يؤدي إلى نتائج غير متوافقة وغير متوقعة. إن عدم التوافق يكون خاصة في حالات التنافر والتنازع في إطار القانون الدولي، حيث أن تنازع القوانين قد يعيق مصداقية وتماسك القانون الدولي في حد ذاته. على سبيل المثال، نجد الاتفاقية الدولية حول التنوع البيولوجي تدعو إلى رقابة أكثر صرامة من منظمة التجارة العالمية فيما يخص الكائنات الحية المعدلة جينيا، مما أدى إلى التي نوع من التشويش والنزاع.

• كذلك فإن التعدد المؤسساتي قد يكون مفيدا خاصة في مجال التطبيق، لكن عند الإفراط فيه يمكن أن يؤدي إلى حمل زائد للنظام. إن التعدد الحالي للمنتديات وهيئات صنع السياسة قد أرهق الإدارات الوطنية وأدى إلى أولويات وأسبقيات خاطئة. إن الكم الزائد من المعاهدات يمثل إشكاليات كبرى خاصة بالنسبة للدول النامية، التي تفتقر إلى موارد مالية وبشرية لحضور المؤتمرات.

لقد ظهر النظام الرسمي للحوكمة البيئية على المستوى الدولي في السبعينات من القرن الماضي عن طريق إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إضافة إلى مجموعة أخرى من وكالات الأمم المتحدة. إن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم يؤدي إلى تجميع المسؤوليات البيئية، ولم تكن هذه المسؤوليات من اختصاص هذا البرنامج لوحده. إن معالجة المشاكل البيئية لا يمكن أن تكون ضمن الحدود التقليدية للدولة الوطنية ولا من خلال خبرة أية منظمة لوحدها، وحتى أن مؤسسي برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم يقصدوا إنشاء "وكالة جديدة عليا"، بل هذه الهيئة البيئية الجديدة هي مجرد كيان صغير من المتوقع أن يحفّز ويشجّع على التعاون بين الوكالات الحالية،

ويجمع النظام في مجموعه بدلا من التشتت الذي يميّز أجزائه، وعلى هذا الأساس، فالتنسيق كان ولا يزال صميم مهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وعلى الرغم من هذه الزيادة الكثيفة في الفواعل، الاجتماعات، التقارير والموارد، إلا أن حالة البيئة العالمية في تدهور مستمر. إن العدد الكبير للهيئات المرتبطة بالعمل البيئي سمح لكثير من القضايا أن تواجه بفعالية وبنجاح، لكنه زاد في تجزؤ وتشتُّت المساعي البيئية وأدّى إلى مقاربات غير منسّقة في مجال سياسات التنمية، وهذا النقص في تماسك النظام أدّى إلى عبء ثقيل على كل الدول والمنظمات الدولية.

لقد قامت كل من Maria Ivanova و Jennifer Roy[43] بتحديد مجموعة من النشاطات البيئية من خلال اثنا عشر (12) قضية: الزراعة، تلوث الهواء، التنوع البيولوجي، المواد الكيميائية، تغير المناخ، التصحر، الطاقة، الثروة السمكية، الغابات، الأنواع المنتشرة، التجارة في الأنواع المعرضة للانقراض والمياه(أنظر الجدول التالي)، ورغم أن هذه القائمة ليست شاملة لكل القضايا البيئية، لكنها تؤكد الانشغالات الأساسية في أجندة السياسة البيئية المعاصرة، وحاولت الباحثتان إجراء مقارنة بين هذه القضايا والتفاعلات الموجودة فيما بينها سواء كانت تجانس وتكامل أو تعارض ونزاع. إن مقارنة نسقية من التفويضات، المشاريع، النشاطات، الميزانيات والنتائج يمكن أن تكشف أين تكون النشاطات والمنظمات في قضية بيئية واحدة مكملة لبعضها البعض أو متجزئة ومتنازعة.

إن الهندسة المؤسساتية لهذه القضايا البيئية جد معقدة، حيث أنه من بين 44 منظمة في مجموعة الإدارة البيئية، نجد 26 منظمة ناشطة في مجال تغير المناخ، 29 في المواد الكيميائية، و31 في مجال المياه، ونفس الحالة

بالنسبة للقضايا البيئية الأخرى. إضافة إلى ذلك، نجد أن المنظمات الناشطة في مثل هذه القضايا البيئية منتشرة بشكل كثيف جدا عبر مختلف مناطق العالم، بدون أي اتصال وتنسيق فيما بينها. على سبيل المثال، في نظام المياه لوحده، نجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم في باريس، المنظمة الدولية للأرصاد الجوية في لندن والمرفق البيئي العالمي في واشنطن (إضافة إلى أكثر من 20 مؤسسة أخرى) ناشطة في نفس المجال. من جهة أخرى، توجد منظمات تعمل ضمن نفس القضية البيئية لكن لها أهداف ووجهات نظر متباينة، على سبيل المثال، في نظام المواد الكيميائية، فإن منظمة الصحة العالمية تهتم بقضايا المواد الكيميائية المؤثرة على الصحة البشرية، كذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تهتم بتطوير وتنسيق نشاطات الصحة البيئية بين الدول الأعضاء، كذلك منظمة العمل الدولية مهتمة بحماية حقوق العمال في مجال المواد الكيميائية، أما المنظمة البحرية الدولية فهي مهتمة بمنع عمليات التخلص من البقايا الكيميائية في المحيطات والبحار، وكذلك معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث المهتم بمساعدة الدول النامية على تخفيض استخدام الملوّثات العضوية.

ثالثا: الطبيعة التعددية لمشروعات الضبط العالمي

لقد اتجهت جهود بناء المشاريع المشتركة نحو فلسفتين متناقضتين، الفلسفة "الهوياتية" التي تعبّر عن انصهار الأجزاء في الكل، وفلسفة "السوق" في المقابل التي تؤكد على تحقيق الكل من خلال استقلالية الأجزاء. وعلى أساس هذا التناقض في استراتيجيات المشاريع المشتركة, كيف يمكن أن يكون مشروع العولمة؟

لقد كان نموذج "البوتقة" (Melting pot) الأمريكي يعد دوما النموذج الأمثل للمشروع المشترك، الذي يقوم بصهر كل الثقافات والأعراف في إطار واحد. يقوم هذا النموذج على تقوية الهوية الجماعية من أجل مواجهة التعدد الخارجي، وبهذا يكون هذا النموذج مثاليا من خلال استخدام البوتقة لتقليل عدم التوازن على المدى القريب، ومنع حدوث عن ردود أفعال، وتحقيق الهدف الكلي للنسق مع نفي كل الأهداف الفرعية للأجزاء[44].

في هذا الإطار جاءت محاولات اعتبار ظاهرة العولمة والانتقال إلى المجتمع العالمي كمرحلة ثانية للحداثة فقط (الحداثة المتأخّرة)، أين يمكن تعويـــض تصوّر "البوتقة" بتصور "طاســـة السلطة" كما يسميـــه Beck Ulrich[45]، الصورة التي يمكن أن تعكس عناصر مجتمع غير إقليمي.

لكن حتى ولو صحّت هذه الإستراتيجية، وقام النسق بتعزيز هويته وتجانسه، إلا أننا سوف نتجه من خلالها إلى تبني سياسة إقصائية ""للآخر"، وربما سوف ندخل في مرحلة انفصامية لا يمكن التعرف فيها بين الأنا والآخر، على أساس عدم وجود حدود واضحة بين المجتمع العالمي وخارجه[46].

من جهة أخرى وبعد انهيار دولة الرفاه، اتجهت المشاريع المشتركة إلى تعزيز التعددية الثقافية، التي كانت في بوتقة دولة الرفاه[47]، هذه التعددية الثقافية التي تزامنت مع نزعة نيوليبرالية لديكتاتورية السوق عرفتها الحضارة الغربية عموما تسعى إلى تحقيق الاستقلالية الفردية والخصوصية الثقافية من أجل الوصول إلى تحقيق المصلحة العامة.

فإذا كانت إستراتيجية البوتقة كما رأيناها في مرحلة دولة الرفاه، أو حتى مفهوم U. Beck "طاسة السلطة" للحداثة الثانية في إطار النظام العالمي تهدف أساسا لتكوين مجتمع متجانس خارج الاختلافات والاندماج، وإعطاء مفهوم العولمة طابعا محليا، والاتجاه نحو تشكيل المجتمع العالمي الحديث ليس من فوق وإنما من تحت، "عن طريق التفاعل المحلي، والتعاون مع ممثلي الثقافات الأخرى، وتضمين مختلف عناصر الثقافة الوطنية، وعليه فمفهوم "العالمي" لا يعني فقط "الدولي"، وإنما كذلك ما تحت الوطني، وحتى "المحلي" وبهذا فإن المحلي يحول التطورات اليومية للمجتمع إلى نوع من التظاهرات العالمية"[48]، إلا أن هذه الإستراتيجية، التي هي أمريكية بالدرجة الأولى، وبعد أن عرف مفهوم الأمة على الطريقة الأمريكية مفهوما جماعيا، انتقل إلى مرحلة التعددية الثقافية والاندماج عن طريق السوق، عكس النماذج الأوروبية التي تعتمد إلى حد كبير عن المفاهيم الدولاتية لفكرة الاندماج الاجتماعي[49]، هذه الإستراتيجية تحمل بذور فشلها على المستويين الداخلي والخارجي، داخليا عن طريق تهديد ديكتاتورية السوق الآتي من استبدال البوتقة الأمريكية بمجموعات مصلحية، وخارجيا، فإن مثل هذا السيناريو لا يهدّد فقط المصالح الأمريكية, لكن الأسس الأيديولوجية للقيادة العالمية كذلك, وبهذا فإن انهيار الحضارة الأمريكية قد يسبق انهيار الحضارة الغربية[50].

إن فكرة ضبط عالمي قائم على هذه الأفكار التناقضية ما بين الوحدة والتمايز، الهدف الجماعي الذي يمثل هوية جماعية، والأهداف الفرعية التي تحدد هويات فردية, هذا النوع من الضبط يجب أن يكون في إطار عملية بناء مشروع هوياتي لا يمكن أن يكون محدد مسبقا في إطار بعد حواري بين الميول والمصالح، حيث أنه لا يجب ردع الميول، ولكن يجب ربطها

بالمصالح في إطار ضبط يسمح دائما بتعظيم مجال الممكن مع الأخذ بعين الاعتبار للتهديدات البيئية[51].

إن هذا النوع من العولمة القائم على هذه المبادئ غير محتمل الوقوع، ما دام أن الترابط الحواري قائم فعلا في عالم اليوم، لكن العلاقة بين الشمال الغني والجنوب الفقير مازالت تعبّر عن تغيّر في الوسائل فقط وليس إثباتا جديدا لقواعد الحوار، مادامت الخروق التي مسّت كرامة الشعوب الأصلية قد استبدلت فقط بشكل أكثر فعّالية للهيمنة. فبعد أن عمل وفق تميّزه العسكري، انتقل الغرب إلى العمل وفق تميّزه الثقافي والسيطرة عن طريق القوة تركت مكانها لتأثير لا يُقاوم لنمط حياة غربي لا يمتّ للجنوب بصلة.

إن بناء عولمة قد تتعدى هذا المنطق التناقضي بين التقليد (التقرير الكلي) واللامبالاة (التردد الكلي)، حيث لابد أن تحترم المنطق التأملي العاكس لكل الحيويات، أين كل نسق جزئي يمكن له أن يقرر في مكان الأنساق الأخرى، في إطار تفهُّم عام للمواقف والقرارات، ولكن ليس وفق منطق التقليد ولا اللامبالاة[52]. إن هذا المفهوم يمثّل الآلية الأساسية للعولمة، حيث أنه بعد وضعه حيّز التطبيق لا يمكن له أن يُلغى، لأنه يمثّل الدعامة الأساسية للنظام العالمي، وأي محاولة تأتي في هذا السياق تؤدي إلى مراجعة كلية لهذا النظام[53].

إن العولمة العادلة لابد أن تتجاوب لمنطقين متناقضين يمثّلان السلوكات المفترضة لعالم ما بعد الدولة، منطق وحدوي يهدف إلى بناء مشروع مشترك للإنسانية، ويمثّل هوية واحدة وفق مبدأ عام هو "الحضارة الإنسانية"، ومنطق آخر منافس، منطق تمايزي تفاضلي، يعبر عن حيويات العالم الحقيقي المتجزئة والمتناحرة، والتي تمثّل هويات وأهداف ومبادئ مختلفة ومتعددة.

فلا المنطق الوحدوي الهوياتي بكل صوره الدولاتية والعالمية، ولا المنطق الفسيفسائي التعددي، قادران على تحقيق مشروع شامل للإنسانية، وإنما هو منطق وسطي نلاحظه جيدا في نموذج "العالم الصغير"[54]، أين يمكن إحداث تغييرات على الجزيئات المرتبطة تحت شروط معينة للحرارة الاجتماعية، ولا يمكن إحداث هذه التغييرات إذا كانت هذه الجزيئات والعُقد مرتبطة بشكل مكثف، لأن الشبكة قد دخلت مرحلة التجمد كما يقول Duncan Watts[55].

إن تصوُّر "العالم الصغير" يمكن أن يكون مفيدا في هذه الحالات، ويمكن أن يمثّل إطارا نظريا لتعددية من العُقد (الأنساق) المستقلة، فلنتصور مثلا مجموعة من العُقد قّررت تسيير شؤونها (توزيع الثروة) حسب عقلانيتين: أنانية (الأفراد يضعون مصالحهم الشخصية أولا في تعاملاتهم)، والثانية إيثارية (الأفراد يضعون مصالح الغير في تعاملاتهم)، السيناريو المحتمل هو عولمة توازن Nash (الحصول على المكاسب الشخصية)، وعليه فالفرد يقوم عفويا بضمان وجوده الذاتي قبل أن يتساءل عن محيطه، حتى يصل إلى مستوى معين من الوعي الاجتماعي أين يمكنه أن يضع مصالح المجموعة ضمن أولوياته، وعليه فالاتفاق في إطار هذه العولمة يكون على أساس أدنى فكرة يمكن الاتفاق عليها وهي الأنانية.

لكن وفق هذا المنطق الأناني، فإن النظام يهدده الانهيار مادامت عملية التواصل في إطار هذه الشبكة لا تكون إلا تحت قاعدة "الأنانية"، مما يدفع العُقد الفردية إلى تجريد الشبكة من توازنها على أساس أنها تقوم فقط بالارتباط وفق نظام علاقات قائم على التوازن الأدنى. حيث أنه في إطار نموذج "العالم الصغير"، فإن مثل هذه التعاملات الأنانية سوف تؤدي إلى تخفيض الحرارة من جراء ضعف الارتباطات، وعليه تفقد الشبكة حرارتها.

إن الوصول إلى هذه المرحلة الوسطية ما بين الأنانية والإيثار يتطلب وضع قاعدة عامة تحدد للنسق شروط قيامه بكلا السلوكين بصورة تحفظ توازنه وحرارته، حيث أنه يمكننا أن نبني نظاما عالميا موحدا ذا هوية جماعية تنصهر في إطار هياكل الفعاليات والحيويات المحلية، ويمكن تطبيق هذا النظام الموحد بصور واسعة. لكن، وعلى أساس التعددية التي يتميز بها هذا النظام المبني، والتي تجعل من المنطق الجماعي غير قادر على تجنيب الآثار الجانبية لهذه التعددية على المدى الطويل، وذلك لأنه وضِع أساسا لتجنب هذه الآثار على المدى القريب فقط، فإن هذا النظام العالمي لا يمكن له أن يتطور نحو نظام أكثر تعددا، حتى لو كنّا نرغب في ذلك. إن الحوكمة العالمية يجب أن تكون في مستوى "العالم الصغير" الذي يتوسط حالتي الفوضى والنظام، من خلال إعطاء الاستقلالية للعُقد الفردية وفق خاصيتها الأنانية، وما ينتج عنه من انخفاض لطول الممر المميّز، ولكن في مقابل ذلك وجب التأكيد على كثافة التفاعلات بين هذه العُقد الفردية، من أجل الوصول إلى درجات متوازنة لحرارة الشبكة.

خاتمـــة

من خلال ما تم الإشارة إليه، يتضح أن مفهوم الضبط يوجد في منطقة وسطية بين الثنائيات المعرفية التي عرفها التفكير الإنساني في مرحلة الحداثة، ومن أهم هذه الثنائيات التي كانت راسخة في إطار النظرية الضبطية التقليدية الدولاتية هي ثنائية الاستقلالية والتحكم، إن مفهوم الوحدة المتعددة (Unitas Multiplex) كمرحلة أخيرة لتطوُّر التصوُّرات الضبطية وموضوعاتها، والذي يمثّل فهما بنائيا لمساعي ضبط المجتمع لمرحلة ما بعد

الحداثة وما بعد الدولة، يعبّر بصورة جلية عن هذا التطوُّر على أساس الطبيعة غير المستقرة للكيانات الضبطية.

لقد تناول هذا البحث التحوُّل في مفهوم الضبط وفق طريق ثالث ما بين التحكم والاستقلالية، ليصبح ضبطا للتعددية، من خلال تحليل ملامح التعددية في مفهوم الضبط، وفق نظرية تعددية تسعى للوصول إلى توافقات معيارية لكل فعاليات المجتمع. إن تحليل المعالم الأساسية التي تتصف بها النظرية الضبطية المعاصرة، والتي تتحدد أساسا في كونها نظرية تعددية ترحب بكل أشكال الضبط الدولاتي وغير الدولاتي، يمكن أن تسمح لنا بفهم تغيُّر أشكال الضبط من جهة، وتعدد المشاريع الضبطية في المجتمع من جهة أخرى، خاصة بعد سقوط المشروع الضبطي الدولاتي لمرحلة الحداثة.

إن محاولة إدراك معالم ظاهرة الضبط في مرحلة ما بعد دولة الرفاه وفق الشروط الجديدة التي توفّرها التطوُّرات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية الراهنة تستدعي كشف التحوُّلات التي طرأت على مفهوم الضبط من المقاربات الدولاتية إلى المقاربات المجتمعية، وذلك من أجل معرفة الترتيبات الضبطية الناتجة عن هذه الظروف، والمحدّدة لمميّزات الضبط غير الدولاتي، ومنه استخلاص الإطار العام لعملية الضبط بما يضمن البنية الحالية لمنظومة الحكم في المجتمع.

إن التأكيد على المعالم السالفة الذكر، يمكن أن يفسح مجالات جديدة للتفكير في الترتيبات الضبطية المعبرة عنه، والنابعة أساسا من نقد الترتيبات التقليدية المعبرة عنها في شكل ثنائية أكاديمية وعملية على أساس ضبط تحكمي وضبط مستقل، ويمكن الوصول إلى هذا المسعى من خلال، أولا، تحليل التحول في مفهوم الضبط بشكل عام على أساس أنه يمثل مفهوما هجينا بين التحكم والاستقلالية، ويقع في التخوم المتحركة للحوكمة من خلال

نموذج الضابط الإيجابي للتعددية وهو نموذج توجيه الهدف، الذي يسمح بإيجاد مساحة لضبط التوليفة المتناقضة للخصائص التنظيمية التي تميّز أنماط الضبط التحكمية أو الاستقلالية من خلال ضبط التعددية. ثانيا، وبناء على المفاهيم الجديدة للضبط السالفة الذكر، يمكن تصوُّر نظرية جديدة تتناسب مع هذه المفاهيم على أساس أنها تمثل نظرية تعددية ترحب بكل أنواع الضبط الدولاتي وغير الدولاتي، وهي نظرية كذلك من أجل إعادة بناء المشاريع الضبطية المختلفة المميزة للمجتمع المعاصر.

إن مفهوم العولمة العادلة والمنصفة هو نتيجة مباشرة للمنطق متعدد السياقات وغير الاختزالي، أين يمكن بناء مشروعات عالمية تحت شعار الحضارة الإنسانية والمستقبل المشترك تستجيب لمختلف الفعاليات المحلية المكونة لها. وفي هذه الحالة يستوجب تحليل مختلف الظواهر والمشاكل العالمية بطريقة تعددية بعيدة عن المنطق الثنائي الاختزالي، بما يسمح بتعايش مختلف الأنساق الاجتماعية المستقلة والمتناقضة بطريقة مشتركة وفق اعتماد متبادل في مختلف المجالات. وعلى هذا الأساس سوف نشهد نشوء وانبثاقا لبُنى ضبطية وحدوية تستجيب للمنطق التوحيدي للعولمة والمشروعات العالمية و ضبطا تعدديا يستجيب لتعددية الفواعل المشاركة في المشروعات الإنسانية.

الهوامش والإحالات:

(1)- حول الإسهامات الأولى لنظريات السيطرة والتحكّم عن طريق نموذج منظم الحرارة أنظر:

W. R. Ashby, Introduction to Cybernetics. Methuen, London,1956

(2)- F, Heylighen and C, Joslyn, Cybernetics and Second Order Cybernetics, in, Meyers R.A. (ed), Encyclopedia of Physical Science & Technology , Vol. 4 (3rd ed.), Academic Press, New York, 2001, p 169.

(3)- حول تعارض أنماط الضبط التحكمية والاستقلالية والمواصفات التنظيمية الناتجة عنها أنظر:

Geert Van Vliet, Le pilotage aux confins mouvants de la gouvernance (Economie, écologie, politique et régulation en Amazonie Colombienne, 1975 - 1990), Thèse pour le Doctorat en Sciences Economiques, Université de Paris I - Panthéon – Sorbonne, 1997, pp 153-159.

(4)- F, Heylighen and C, Joslyn, op.cit, p 180.

(5)- Ian Ayres and John Braithwaite, Responsive regulation, Transcending the Deregulation Debate, Oxford University Press, New York Oxford, 1992, pp 163-164.

(6)-Michael Hardt and Antonio Negri, Multitude, war and democracy in the age of empire, The Penguin Press, New York, 2004, p 199.

(7)- يعالج Oren Perez الصورة الجديدة لنموذج القانون ما بعد الدولاتي وفق مفهوم فقدان النقاء تعبيرا منه عن النموذج التعددي الهجين التناقضي الذي يميّز مفهوم الضبط القانوني في النظام ما بعد الوستفالي، أنظر:

Oren Perez, Purity lost: the paradoxical face of the new transnational legal body, Brook. J. Int'L L, Vol.33, 2007, pp 01-58

(8)-Christine Parker, The Pluralization of Regulation, Theoretical Inquiries in Law, Vol.9, n°2, 2008, p 350

(9)-Ian Ayres and John Braithwaite, op.cit, pp 19-35

(10)-Julia Black, Proceduralization and polycentric regulation, Revista, Vol.1, 2005, p 101

(11)-A.-J, Arnaud, Critique de la raison juridique. Vol. 2- Gouvernants sans frontières, Entre mondialisation et post-mondialisation, paris, L.G.D.J, 2003, pp 11-35

(12)- حول تحول النموذج المعرفي للضبط من الحكومة إلى منظومة الحوكمة أنظر:
Scott Burris,Michael Kempa and Clifford Shearing, Changes in Governance: A Cross-Disciplinary Review of Current Scholarship, Akron Law Review, Vol.41, n°1, pp 1-66

(13)-Colin Scott, Regulation in the Age of Governance: The Rise of the Post-regulatory State, in, Jacint Jordana and David Levi-Faur (eds), The Politics of Regulation, Institutions and Regulatory Reforms for the Age of Governance, Edward Elgar, UK, 2004, p 164

(14)-Ian Ayres and John Braithwaite, op.cit, pp 101-157
بالنسبة لنموذج الضبط الذاتي المفروض ص ص 101-132، بالنسبة لنموذج الضبط القطاعي الجزئي ص ص 133-157.

(15)-Colin Scott, op.cit, pp 164-165

(16)-Roger King, The Regulatory State in an Age of Governance, Soft Words and Big Sticks, Palgrave Macmillan, New York, 2007, pp 67-69; Elinor Ostrom, Governing the commons, the evolution of institutions for collective action, Cambridge University Press, 1990, p 8

(17)-Colin Scott, op.cit, p 147

(18) النظرية الأوتوبوييتيكية (Autopoietic Theory) طوّرت من طرف عالما البيولوجيا والإدراك التشيليين Maturana و Varela في الستّينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، وقد سعى الباحثان للإجابة على السؤال: ما هي الحياة؟ أو: ماذا يميّز الأنساق الحية عن الأنساق غير الحية؟ وقد كان جوابهما أن النسق الحي يعيد إنتاج نفسه. إن هذه العملية لإعادة الإنتاج الذاتي هي ما يسمى بالأوتوبوييتيكية، ومنه عرّف العالمان النسق الأوتوبوييتيكي كنسق يعيد إنتاج عناصره بشكل تكراري بواسطة عناصره الخاصة.

والمفهوم المركزي للأوتوبوييتيكية هو فكرة أن العناصر المختلفة للنسق تتفاعل بطريقة تسمح بإنتاج وإعادة إنتاج عناصر النسق، بمعنى أنه من خلال عناصره، يعيد النسق إنتاج نفسه. إن الخلية الحية، على سبيل المثال، تعيد إنتاج عناصرها الخاصة، مثل البروتين ولا تقوم بجلبها من الخارج، فلننظر على سبيل المثال لحالة الخلية: إن شبكة ردود الأفعال هي التي تنتج الجزيئات (i) خلال تفاعلها، فهي تنتج وتشارك بشكل تكراري في نفس شبكة رد الفعل التي أنجبتها(ii) وتدرك بان الخلية كوحدة مادية (Varela et al.1974: 188)

Varela, F., H. Maturana, and R. Uribe, Autopoiesis: The Organization of Living Systems, Its Characterization and a Model, Biosystems, Vol. 5, 1974, pp 187-96

(19)-Geert Van Vliet, op.cit, p 136

(20)-Douglas Hofstadter, Gödel, Escher, Bach: An Eternal Golden Braid, Basic Books, New York, 1979, p 684

(21)-Douglas Hofstadter, op.cit, p 686

(22)-Geert Van Vliet, op.cit, p 256

(23)- حول المستويات المختلفة لمفهوم الضبط أنظر:

Roger king, op.cit, pp 66-76

(24)- Julia Black, , op.cit, p 101

(25)- تظهر أهمية الترابطات البينية في تحسين القدرات الضبطية والحكمانية في مختلف أدبيات الحوكمة وعلم الاجتماع الضبطي وأدبيات الضبط مؤخرا، وتوصف في غالب الأحيان في شكل شبكات وتظهر أهمية هذه الترابطات البينية في قدرتها على تحسين قدرات أي فاعل لتحقيق أهدافه الخاصة، وهذا ما نلاحظه من خلال أطروحة Mark Granovetter الشهيرة حول قوة الروابط الضعيفة حول هذا المفهوم أنظر:

Mark Granovetter, The strength of weak ties: a network theory revisited, Sociological Theory, Vol.1, 1983, pp 201-233

(26) Maria H. Ivanova, Partnerships, International, Organizations, and Global Environmental Governance, In, Jan Martin Witte, Charlotte Streck and Thorsten Benner, (eds.) Progress or Peril? The Post-Johannesburg Agenda, Washington DC, Berlin, 2003, p 09

(27) مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية إلى الحكومة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 421، مارس 2014، ص ص 142

(28) Jens Bartelson, The Critique of the State, Cambridge University Press, New York , 2003; Paul Wapner, Politics Beyond the State: Environmental Activism and World Civic Politics, World Politics, Vol. 47, N . 3, (Apr., 1995), pp 311-340

(29) Barbara Gemmill and Abimbola Bamidele-Izu, The Role of NGOs and Civil Society in Global Environmental Governance, in, Daniel C. Esty and Maria H. Ivanova(eds), Global Environmental Governance: Options & Opportunities, Yale School of Forestry & Environmental Studies, 2002, pp 77-100

(30) Frank Biermann, Global governance and the environment, in, M. Michele Betsill, Kathryn Hochstetler and Stevis Dimitris, Palgrave Advances in

International Environmental Politics, Palgrave Macmillan, New York, 2006, pp 243-244

(31) Jennifer Clapp, Transnational corporations and global environmental governance, in, Peter Dauvergne(ed.),Handbook of Global Environmental Politics, Edward Elgar Publishing, UK, 2005, pp 284-297

(32) Norichika Kanie, Governance with multilateral environment agreements: a healthy or ill-equipped fragmentation?, in, Lydia Swart and Estelle Perry, Global Environmental Governance: Perspectives on the Current Debate, Center for UN Reform Education, New York, 2007, pp 67-86

(33) Frank Biermann, The Emerging Debate on the Need for a World Environment Organization: A Commentary, Global Environmental Politics, Vol. 1, N. 1, February 2001, pp 45-55

(34) Michele M. Betsill and Elisabeth Corell, NGO Influence in International Environmental Negotiations: A Framework for Analysis, Global Environmental Politics, Vol. 1, N. 4, November 2001, p 65

(35) Michele M. Betsill and Elisabeth Corell, A Comparative Look at NGO Influence in International Environmental Negotiations: Desertification and Climate Change, Global Environmental Politics, Vol. 1, N. 4, November 2001, pp 86-107

(36) Julie Mertus, Considering non state actors in the new millennium: toward expanded participation in norm generation and norm application, International Law and Politics, Vol. 32, pp 537-566

(37) Bas Arts, Non-State Actors in Global Environmental Governance, Op.cit, pp 189-191

(38) Streck Charlotte, Global Public Policy Networks as Coalitions for Change, in, Daniel C. Esty and Maria H. Ivanova(eds), Global Environmental Governance: Options & Opportunities, Yale School of Forestry & Environmental Studies, 2002, pp 03-07

(39) Frank Biermann, Global governance and the environment, Op.cit, p 246

(40) Oren Perez, Using the private-public linkages to regulate environmental conflicts: the case of international construction contracts, Journal of Law and Society, Vol. 29, N. 1, 2002, pp 77-110

(41) Tania Voon, Sizing up the WTO: Trade-Environment conflict and the Kyoto protocol, J.Transnational Law & Policy, Vol. 10, N. 1, 2000, pp 71-72

(42) مراد بن سعيد، المرجع السابق، ص 146

(43) Maria Ivanova and Jennifer Roy, The architecture of global environmental governance: pros and cons of multiplicity, in, Lydia Swart and Estelle Perry, global environmental governance: Perspectives on the Current Debate, Center for UN Reform Education, New York, 2007, pp 51-53

(44)-Richard Münch, Nation and Citizenship in the Global Age, From National to Transnational Ties and Identities, Palgrave, New York, 2001, pp 49-50

(45)-Ulrich Beck, The cosmopolitan perspective: sociology of the second age of modernity, British Journal of Sociology, Vol.51, Issue1, January/March 2000, p 99

(46)-Nick Vaughan-Williams, Beyond a Cosmopolitan Ideal: the Politics of Singularity, International Politics, Vol.44, 2007, p 112

(47)-Keith Banting et all, Do multiculturalism policies erode the welfare state? An empirical analysis, in, Keith Banting and Will Kymlicka(eds), Multiculturalism and The Welfare State: Recognition and redistribution in contemporary democracies, Oxford University Press, New York, 2006, p 128

(48)-Oleg Shvydanenko, A New Globalization Paradigm: World Unity or Alternatives for Development?, Journal of International Economic Policy, Issue 3, 2005, p 16

(49)-Jacques Attali, The Crash of Western Civilization: The Limits of the Market and Democracy, Foreign Policy, n°107, 1997, p 59

(50)-Richard Münch, op.cit, pp 136-185

(51)- Serge Diebolt, Le droit en mouvement, Eléments pour une compréhension constructiviste des transformations complexes des systèmes juridiques, thèse en droit, université de Paris 10-Nanterre, U.F.R. de sciences juridiques, 2000, p 302

(52)- حول مفهوم الانعكاس(Spécularité)، القادم أساسا من علم النفس وتطبيقاته في مجال الأنظمة السياسية أنظر:

Jean-Louis Vullierme, Le concept de système politique, PUF, Paris, 1989, pp 221-293

(53)-Serge Diebolt, op.cit, p 303

(54)- نموذج "العالم الصغير" Small World Model من النماذج الاحتمالية في مجال الفيزياء النظرية، قدّمه كل من Duncan J.Watts و Steven H. Strogatz عام 1998 من أجل إيجاد حلول بيانية لشبكات العالم الواقعي لم تستطع النماذج الكلاسيكية للشبكات – نماذج الشبكات المنتظمة ونماذج الشبكات العشوائية– أن تقف على القياسات البنيوية لهذه الشبكات واحتمالات تطوراتها.

(55)- Duncan J. Watts, Networks, Dynamics, and the Small-World Phenomenon, American Journal of Sociology, Vol.105, n°2, September 1999, p 500